

Distr.: General
1 May 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 30 نيسان/أبريل 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخا من الإحاطتين اللتين قدمهما السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، والسيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بجلسة التداول عن طريق الفيديو المعقودة يوم الثلاثاء، 28 نيسان/أبريل 2020. وأدلى ببيانين أيضا ممثلا السودان وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (**S/2020/273**)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر نصوص هاتين الإحاطتين وهذه البيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) خوسي **سينغر ويسينغر**
رئيس مجلس الأمن



080520 040520 20-06323 (A)



المرفق الأول

إحاطة يقدمها السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن علما بالتطورات المتعلقة بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، بما في ذلك دعمها للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وسأطلع المجلس أيضا على آخر التطورات التي حدثت منذ نشر تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (**S/2020/308**).

على الرغم من تحسن العلاقات بين السودان وجنوب السودان، لا يزال من المستبعد جدا إحراز تقدم في تحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي في الأجلين القصير أو المتوسط. وبالنظر إلى أن مفوضية الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ طاقتهما مستنفدة في التعامل مع أولويات أخرى، فإن تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي من خلال تعيين نائب لرئيس بعثة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بات أكثر أهمية فيما يعمل المبعوث الخاص مع الاتحاد الأفريقي للبحث عن سبل لتنشيط العملية السياسية. وفي هذا الصدد، وفي تطور إيجابي، أجرت القوة الأمنية المؤقتة في 4 آذار/مارس مشاورات مع رئيس وزراء السودان عبد الله حمدوك لحل مسألتي مهبط الطائرات في أثوني وتعيين نائب لرئيس البعثة. وقد أعرب رئيس الوزراء عن استعداده لدعم البعثة بشأن هاتين المسألتين.

وعلى الصعيد المحلي، لا تزال الحالة الأمنية في منطقة أبيي متقلبة، مع تصاعد حدة التوترات بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية وزيادة معدل الإجرام ووجود عناصر مسلحة في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية القوة الأمنية المؤقتة. وقد سعت القوة الأمنية المؤقتة إلى احتواء انعدام الأمن وإبقاء منطقة أبيي منطقة خالية من الأسلحة من خلال الاستجابة السريعة والوجود في المناطق الحساسة. بيد أن حركة الرجال المسلحين التي أبلغ عنها السكان المحليون في عدة مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير تظل مصدر قلق.

كما تعرضت عناصر القوة الأمنية المؤقتة لهجمات شنتها عناصر مسلحة. وفي آخر حادث والذي وقع في 24 نيسان/أبريل، في القطاع الأوسط، تصدت عناصر القوة لأحد الرعاة المسلحين من قبيلة المسيرية في ناي ناي، والذي أطلق النار عليهم. وفي حادث منفصل وقع في اليوم نفسه، في القطاع الأوسط أيضا، اشتبكت جماعة مسلحة من أبناء المسيرية، ببنادق هجومية آلية، مع قوات القوة الأمنية المؤقتة في موقع علال.

وفيما يتعلق بالتصعيد الكبير للعنف بين القبيلتين، والذي قتل فيه ثلاثة من أفراد قبيلة المسيرية في ناي ناي في 19 كانون الثاني/يناير على يد مهاجمين يشتبه في أنهم من قبيلة دينكا نقوك، وقتلت فيه عناصر مسلحة من قبيلة المسيرية 33 من أبناء الدينكا نقوك في كولوم في 22 كانون الثاني/يناير في ما يُعتقد أنه هجوم انتقامي، أنشأت القوة الأمنية المؤقتة فريقا مشتركا لإجراء تحقيق أولي في الحوادث التي وقعت في أعقاب الهجمات. والتوتر، الذي تصاعد بسرعة، يهدأ الآن ببطء بفضل عمليات النشر الوقائي التي نفذتها البعثة وتدخلها لدى المجتمعات المحلية.

وفي 16 آذار/مارس، عُقد في دفرة في القطاع الشمالي مؤتمر للزعماء التقليديين، ضم اثنين من شيوخ القبائل من قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية. واعترف الجانبان بالحاجة إلى إحلال السلام واتفقا على عدم تصعيد الوضع. وعُقد اجتماع متابعة مع شيخي القبيلتين في دفرة في 9 نيسان/أبريل. وفي حين أنه لم يتم

التوصل بعد إلى اتفاق بشأن الهجرة الجنوبية للرعاة من قبيلة المسيرية خلال موسم الجاف المقبل، فإن هذه الاجتماعات نجحت في الجمع بين شـــيوخ القبيلتين لأول مرة منذ هجمات كولوم في كانون الثاني/يناير. وكانت هذه الاجتماعات أيضـــا أول اجتماعات تُعقد بهذا الشـــكل منذ تشـــرين الثاني/نوفمبر 2017، عندما اجتمع شيوخ القبيلتين في أديس أبابا خلال اجتماع للجنة الرقابة المشتركة في أبيي. وعلى الرغم من أن هذه الخطوات لا تزال غير كافية لاســـتعادة الاســـتقرار في المنطقة، فإنها خطوات مشـــجعة اتخذتها القبيلتان. وشاغلنا الرئيسي هو استمرار الحوار الإيجابي الذي استؤنف بين القبيلتين. وبعد أن تنتهي البعثة من إعداد تقرير التحقيق في حوادث كولوم، سأناقش مع قائد القوة الخطوات الأخرى التي يمكن اتخاذها لمنع تكرار مثل هذه الحوادث في المستقبل.

وفي تطورات أخرى، أحرزت الآلية المشـتركة لرصـد الحدود والتحقق منها بعض التقدم نحو الوفاء بالمعايير المحددة في القرار 2497 (2019). وجرى تقديم توجيهات واضـــحة للأنشـــطة التنفيذية للآلية المشـتركة لرصـد الحدود والتحقق منها في الوثيقة الختامية للدورة العادية للآلية السـياسـية والأمنية المشـتركة، المعقودة في جوبا في 19 شباط/فبراير. وقد نشر الطرفان الآن بالكامل العدد الكامل من المراقبين الوطنيين، وفقا للاتفاق. كما أن حرية التنقل لبعثات الرصـد الجوي والبري مكفولة تماما. ثم أُنشـئ موقع الفريق في أبو كوسا/ونكور بنجاح في 13 كانون الثاني/يناير.

وفيما يتعلق بالعملية الحالية لتكوين قوات الشـرطة، فإن نشـر وحدات الشـرطة المشـكلة الثلاث المأذون بها، والمتوقع أن يحدث بحلول شـــهر تموز/يوليه، يواجه تأخيرات خطيرة بســـبب قيود الســـفر التي قررتها حكومة السـودان لمنع انتشـار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وكانت عملية نشـر أول وحدة من وحدات الشـرطة المشـكلة المتفق عليها من إثيوبيا قد بلغت مرحلة متقدمة بحلول أوائل آذار/مارس، مع إتمام الزيارة الســابقة لنشـر الوحدة إلى منطقة البعثة. ومع ذلك، كان لا بد من تعليق جميع الخطوات الأخرى في ضوء تفشي جائحة كوفيد-19.

وعلى الرغم من عدم تســـجيل أي حالة إصـــابة بالمرض داخل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، فإن أفرقة طبية من فرقة العمل التابعة للقوة المعنية بمكافحة الجائحة تقوم بزيارة جميع مواقع الأفرقة والقطاعات للتحقق من حالة التأهب في البعثة. وقد اكتملت الأعمال الهندسـية لإنشـاء منطقة حجر صـحي تضـم 16 سـريرا للأفراد النظاميين. وأرحب بتأكيد رئيس الوزراء أنه سـيشـكل قريبا فريقا لإجراء المشـاورات اللازمة مع وزارة الدفاع والاستخبارات من أجل استخدام مهبط الطائرات في أثوني، مما من شأنه أن يحسن إلى حد كبير قدرة القوة الأمنية المؤقتة على الإجلاء الطبي وأن يمكنها من معالجة التحديات اللوجســـتية الراهنة التي تواجهها.

وعلى الصـــعيد المحلي، تقوم القوة الأمنية المؤقتة يوميا بتوعية قطاع كبير من المحاورين، بما في ذلك المجتمع المدني والرابطات النســـائية وأبناء القبائل القادمين إلى مختلف الأســـواق ومن خلال عقد اجتماعات مخصصة مع شيوخ القبائل والقضاة والمدعين العامين، لتشجيع غسل اليدين والتباعد الاجتماعي. ونتيجة للمناقشات التي جرت في مراكز الاحتجاز، قررت المحكمة الجنائية الرئيسية الإفراج عن 13 محتجزاً أدينوا بجرائم بســـيطة للمســـاعدة في تخفيف الاكتظاظ في الزنزانات وللامتثال للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصـــحة العالمية بشـــأن التباعد الاجتماعي. وتجري الوكالات أيضـــا مناقشـــات مع الإدارة المحلية بشـــأن الاحتياجات المطلوبة لأماكن الفحص في عدة مواقع في منطقة أبيي.

وفي حين أن الأشـهر المقبلة سـتجلب بلا شـك تحديات جديدة لم يسـبق لها مثيل ونحن نتصـدى لجائحة كوفيد-19، سـتواصـل قيادة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي العمل مع حكومتي السـودان وجنوب السودان، لتيسير تنفيذ الجوانب المعلقة من اتفاقاتهما السابقة وولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وسـتواصـل القوة الأمنية المؤقتة أيضـا القيام بدور تحقيق الاسـتقرار في منطقة أبيي وعلى طول المناطق الحدودية.

ولذلك، فإنني ألتمس الدعم المستمر من جانب مجلس الأمن لتوصـية الأمين العام بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لفترة ستة أشهر أخرى، حتى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

المرفق الثاني

بيان السيد بارفي أونانغا – أنيانغا، المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي.

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار 2046 (2012) الذي يتعلق بالمسائل الثنائية المعلقة بين السودان وجنوب السودان والنزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

تقدم هذه الإحاطة في وقت يواجه فيه المجتمع العالمي جائحة عالمية مميتة في شكل مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وترتب عن جائحة كوفيد-19 في السودان وجنوب السودان، آثار صحية وإنسانية واجتماعية واقتصادية واسعة النطاق، بالإضافة إلى هبوط أسعار النفط، وغزو الجراد الصحراوي، والتقلبات المناخية. وستكون هناك حاجة إلى دعم خارجي عاجل لمساعدة كلا البلدين على مواجهة تلك التحديات. ومن المرجح أيضا أن يكون للجائحة أثر سلبي على عمليات السلام في البلدين، بما في ذلك جراء التباطؤ الشديد في وتيرة الانخراط. ويقوم مكتبي حاليا بتنسيق الدعم التقني على نطاق الأمم المتحدة لتمكين أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من صياغة استراتيجية إقليمية ووضع خطة عمل للتصدي للجائحة عملا بقرارات اجتماع مؤتمر القمة الافتراضي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المعقود في 30 آذار/مارس، برئاسة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك.

ومنذ تقريري السابق الذي قدمته إلى المجلس، في تشرين الأول/أكتوبر 2019 (انظر S/PV.8644)، أتيحت لي فرص للعمل مع السلطات في السودان وجنوب السودان وكذلك مع الجهات الفاعلة الإقليمية. وشكلت زيارتي المشتركة مع وكيل الأمين العام جان بيير لاكروا إلى أبيي في شباط/فبراير الماضي، في أعقاب حادث كولوم المأساوي، جزءا من هذه الجهود. ومما لا شك فيه أن البلدين ما فتئا يعززان علاقاتهما التي تحسنت، ولا سيما من خلال الأدوار البناءة التي يضطلع بها كل منهما في عملية سلام الآخر. وفي هذا الصدد، واصل جنوب السودان استضافة وتيسير عملية السلام السودانية تحت رعاية الرئيس سلفا كير ميارديت. وفي المقابل، أسهمت وساطة حكومة السودان في التوصل إلى حل وسط بين الرئيس كير والسيد ريك مشار أدت إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية مفعلة في 12 آذار/مارس 2020.

علاوة على ذلك، وإذ ورث كرئيس جديد للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ملف جنوب السودان في وقت وصلت فيه المعارضة والحكومة الحالية إلى طريق مسدود بشأن عدد الولايات وحدودها، يعود الفضل لرئيس الوزراء حمدوك، إلى جانب شريكه الضامن، الرئيس موسيفيني، رئيس أوغندا، في المساعدة على حل المسألة من خلال تشجيع الرئيس كير، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أوائل شهر شباط/فبراير، على إعادة جنوب السودان ليتكون من 10 ولايات. وهنأ رئيس الوزراء حمدوك بعد ذلك زعيم جنوب السودان على "القرار الشجاع" الذي اتخذه في 15 شباط/فبراير، والذي تبنى موقف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وفي إظهار لتغير طبيعة العلاقة، أدان الرئيس كير محاولة اغتيال رئيس الوزراء حمدوك في الخرطوم في 9 آذار/مارس. وعلى نفس المنوال، عمل السودان، في الوقت الذي يكفل فيه أمن السيد مشار في الخرطوم، على أن يرافقه الفريق محمد حمدان دقلو، المعروف أيضا باسم حميدتي، من جوبا وإليها لإجراء مشاورات، بما في ذلك خلال اجتماعاته المباشرة مع الرئيس كير خلال الفترة من أيلول/سبتمبر 2019 إلى شباط/فبراير 2020.

وقد وضـــع تطوران محزنان قوة العلاقات المحســنة بين البلدين موضـــع اختبار. يتجلى الأول في هجوم مسلح مميت ارتكبه رعاة قبيلة المسيرية في محلة كولوم في أبيي في 22 كانون الثاني/يناير ضد قبيلة دينكا نقوك، والثاني هو الوفاة المفاجئة لأسباب طبيعية في 25 آذار/مارس في جوبا لوزير الدفاع السوداني، اللواء جمال الدين عمر، بعد أن شـارك في رئاسـة اجتماع الآلية السـياسـية والأمنية المشـتركة مع نظيره في جنوب السودان. ويجدر الاعتراف بأن تركيز الطرفين على تعميق تعاونهما ودعم استقرار كل منهما وسلامه أمر يستحق بالثناء.

وفي السـودان، حيث يقود رئيس الوزراء حمدوك مرحلة انتقالية صـعبة، يوجه اهتمامه إلى حد كبير إلى نزع فتيل التوترات والتوصل إلى توافق في الآراء بين الجهات السياسية الفاعلة في الخرطوم، بما في ذلك المسائل الناجمة عن الحالة الاقتصـادية المتردية بشكل متزايد. وفي الوقت نفسه، يسعى رئيس الوزراء أيضـا إلى الوفاء بالتزامه بتحقيق السلام من خلال المفاوضات مع الحركات المسلحة. وفي هذا الصـدد، فإن البيان الذي أدلى به مؤخرا اللواء برهان، رئيس مجلس السـيادة بشـأن وحدة صـف قيادة المرحلة الانتقالية، هو أمر مشـجع. وفي جنوب السـودان، يسـعى الرئيس كير والنائب الأول للرئيس ريك مشـار إلى إعادة إقامة شـراكة أظهرت مرتين حدودها، بينما يسعيان أيضـا على التغلب على الجمود السياسي بشأن تقاسم الولايات وتوزيع المحافظين.

وبخلاف ذلك، ظل التعاون في مجال إدارة النفط قويا بين البلدين. وبعد اتخاذ قرار بتمديد الاتفاق المتعلق بالنفط إلى ما بعد الموعد النهائي المحدد في كانون الأول/ديسـمبر 2019 حتى آذار/مارس 2022، ما فتئ جنوب السودان يسدد باستمرار المدفوعات المتعلقة بالترتيب المالي الانتقالي بتزويد السودان بـــ 000 28 برميل من النفط يوميا. ومن أصل المبلغ الأولي المستحق وقدره 3.02 بلايين دولار، فإن جنوب السودان مدين الآن بنحو 500 مليون دولار وسـيواصـل اسـتخدام المرافق الموجودة في السـودان وتصـدير نفطه عبر بورتسودان مقابل دفع رسوم تجهيز وعبور ونقل ثابتة. ولم يتضـح بعد أثر الانخفاض الحاد في أسعار النفط هذا الشهر على هذا التعاون.

وبينما قبلت معظم حركات المعارضـــة المســلحة الســودانية تيســير الرئيس كير لمفاوضـــاتها مع الخرطوم، ومع اســـتبعاد احتمال نقلها إلى بلد ثالث، فقد اســـتؤنفت المحادثات في جوبا في شـــهر كانون الثاني/يناير ولا تزال جارية. ومنذ تفشـــي وباء كوفيد-19، تجري المحادثات في شــكل افتراضـــي. ولا يزال رئيس الوزراء حمدوك منفتحا لمناقشـة جميع المسـائل والأسـباب الجذرية للنزاعات العديدة في السـودان على أمل التوصل إلى اتفاق يوحد جميع السودانيين. ومما يبعث على التشجيع أن حركات المعارضة أعادت أيضا تأكيد تصميمها الذي لا رجعة فيه على تحقيق السلام.

ومما له أهمية حاسـمة أنه على الرغم من الخلافات بين الأطراف بشـأن مسـائل من قبيل العلمانية والحكم الذاتي وتقرير المصـير التي أسفرت عن عدة تمديدات للموعد النهائي الأولي لاختتام المحادثات، فقد أحرز عموما تقدم كبير، كما يتضـــح من جملة أمور منها تجديد الحركات المســـلحة التزامها بوقف إطلاق النار من جانب واحد. وبناء على طلب الرئيس كير، سافر الوسيط الرئيسي لجنوب السودان من حين لآخر إلى الخرطوم لإطلاع السلطات السودانية على التقدم المحرز في عملية السلام. ومن المقرر الآن أن تنتهي المحادثات في 9 أيار/مايو، ولكن لم يتضح بعد ما إذا كان سيتم التقيد بهذا الموعد النهائي في ظل الظروف الراهنة.

وحتى الآن، وقعت الحكومة اتفاقات إطارية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال، وكذلك مع حركات مسلحة من دارفور وشرق السودان. وتعالج الاتفاقات الشواغل الرئيسية المتصلة بالتهميش وانعدام التنمية والمشاركة في مؤسسات الحكم. بيد أنها لا تتناول على نحو تام مسألة الفصل بين الدين والدولة، التي تعتبرها الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال حاسمة. وستتعلق مراحل التفاوض المقبلة بالترتيبات الأمنية والمشاركة في المؤسسات الانتقالية.

وقد أسفرت المفاوضات مع الحركات المسلحة الدارفورية عن نتائج رئيسية عندما تم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة في 11 شباط/فبراير على إنشاء محكمة خاصة لجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في دارفور والتماس العدالة من خلال المحكمة الجنائية الدولية. وعلى الرغم من التقدم المحرز على مسار دارفور، لا يزال غياب حركة تحرير السودان/فصيل عبد الواحد عن المحادثات يشكل مصدر قلق بالغ.

وبالمثل، يبدو أن المحادثات مع فصيل عبد العزيز الحلو (الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال) لم تحرز أي تقدم. فقد رفض الحلو، على الرغم من وجوده في جوبا، التعامل مع الحكومة ما لم توافق على سودان علماني وعلى تقرير المصير لولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ويتمثل الموقف الحكومي في أن هذه المسائل ينبغي أن يعالجها المؤتمر الدستوري لا أن تعالج عن طريق المفاوضات في جوبا. وقد كُلفت لجنة مشتركة معنية بالإصلاحات أنشئت في 6 نيسان/أبريل بجملة أمور منها عقد اجتماع مع الحلو في محاولة للخروج من المأزق.

ولم يضطلع السودان وجنوب السودان سوى بالحد الأدنى من التعاون في إطار اتفاقات التعاون بينهما، على الرغم من دعمهما لبعضهما، حيث واصلا التركيز على نزاعاتهما الداخلية. غير أنهما توقفا عن اتهام أحدهما الآخر بدعم أو استضافة المتمردين في كل منهما. وبدلا من ذلك، يعزز كل منهما جهود الآخر الرامية إلى إنهاء النزاعات الداخلية. وعلى الرغم من أن كلا البلدين حريصان على تجنب التعامل مع أي من نقاط النزاع في خضم تحديات التحولات التي يواجهها كل منهما وجائحة فيروس كورونا، من المأمول أن يوفر التقارب وتعزيز العلاقات في وقت لاحق حافزا لهما على معالجة المسائل المعلقة في إطار اتفاقات التعاون، بما في ذلك الحالة في أبيي. ويشكل كل من إعلان الرئيس سلفا كير والفريق حميدتي في 23 كانون الثاني/يناير عن إنشاء آلية مشتركة لحماية المدنيين، ونشر قوة لفض الاشتباك في المنطقة، وإنشاء لجنة للتحقيق في حادث كولوم، خطوات إيجابية في هذا الصدد. ومن المأمول أن تظهر هذه المسائل في جدول أعمال الدورة المقبلة للآلية السياسية والأمنية المشتركة في الخرطوم، التي أرجئت إلى موعد غير محدد بسبب الشواغل حول مرض فيروس كورونا والوفاة المفاجئة لوزير الدفاع السوداني في جوبا.

وفيما يتعلق بالمنطقتين، فإن زيارة رئيس الوزراء حمدوك للمنطقة في 9 كانون الثاني/يناير وانفتاحه على مناقشة جميع المسائل قد بعثا الأمل في أن النزاع قد ينتهي. بيد أن الخلافات بين فصيلي الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال يجب أن تتوقف، ولا بد من التحرك إلى الأمام على مسار التفاوض الذي تشارك فيه الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال.

لقد هنأت الرئيس كير في لقائي معه في 17 كانون الثاني/يناير، على وساطته في عملية السلام السودانية التي بدأت تشهد نتائج ملموسة، وشددت على أهمية استمرار التعاون مع السلطات السودانية بشأن مختلف المسائل الثنائية. وقد وافق الرئيس وأكد لي أنه بمجرد تحقيق السلام في كلا البلدين، فإنهما سيكونان

في وضـع أفضـل لمناقشـة المسـائل المعلقة في ضـوء علاقة تعود بالنفع المتبادل. وأشـار وزير الخارجية إلى أن البلدين سـيوليان الأولوية كذلك للمصـالحة في أبيي في الوقت الراهن. وبناء على ذلك، شـددت خلال الاجتماعات التي عقدتها مع قبيلتي المسـيرية ودينكا نقوك في أبيي في 12 و 13 شـباط/فبراير، برفقة وكيل الأمين العام لاكروا، على أهمية المصالحة والتعايش السلمي.

وسيواصل مكتبي العمل مع سلطات البلدين، وكذلك مع الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، حسـب الاقتضـاء، من أجل تشـجيعهما ليس فقط على بناء السـلام والاسـتقرار داخل أراضـيهما، بل أيضـا على المضـي قدما في تنفيذ جميع اتفاقات التعاون الملزمة.

المرفق الثالث

بيان السيدة كارين فان فيليربيرغ، نائبة الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

وكما هو الحال دائما، لا يمكن إجراء مناقشة بشأن أبيي من دون الإشارة إلى التطورات في كل من السودان وجنوب السودان. فيمكن للتحولات الجارية في كلا البلدين أن تؤثر تأثيرا إيجابيا على الجهود الرامية إلى حل مسألة أبيي. ونرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذت في الأشهر الماضية.

ونفهم كذلك أن هذه التحولات، إلى جانب معالجة الأثر البشـري والاقتصـادي لأزمة مرض فيروس كورونا، تتطلب اهتماما كاملا من الحكومتين. غير أننا نحثهما على إبقاء المسـألة على جداول أعمالهما من أجل التوصـل إلى تسـوية نهائية بشـأن وضـع أبيي. إن الالتزام التام والكامل من كلتا الحكومتين مطلوب من أجل التوصـل إلى سـلام مسـتدام في المنطقة. ويشـمل هذا تهيئة الظروف لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للاضطلاع بولايتها.

ونشـــير إلى أن الحالة الأمنية لا تزال هشـــة، مع وقوع بعض أحداث العنف المأســـاوية. وندعو الأطراف إلى تقديم الجناة إلى العدالة.

ونتفق مع الأمين العام على أن القوة الأمنية المؤقتة لا تزال تؤدي دورا حاســـما في كبح العنف والجريمة المتزايدة وفي حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال تخفيف حدة التوترات بين القبائل. ونرحب كذلك بالجهود التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة لتعزيز السـلام والحوار وحل النزاعات، بما في ذلك عن طريق دعم فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

ولا يمكن للقوة الأمنية المؤقتة أن تكون بديلا مفتوحا عن الخدمات الإدارية والعامة العادية التي يحق لسكان أبيي الحصول عليها. وهذا ما يجعل الحل من خلال الحوار السياسي أمرا لا بد منه. إننا ندعو جميع الأطراف إلى مواصـلة مشـاركتها لتحقيق تلك الغاية والاسـتفادة من زخم المرحلة الانتقالية. وريثما يتم التوصل إلى تسوية نهائية بشأن وضع أبيي، يصعب تصور انسحاب البعثة بصورة مسؤولة.

وأخيرا، يجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن السـابقة، ولا سـيما بتعيين نائب مدني لرئيس القوة الأمنية المؤقتة وزيادة عنصر الشرطة في البعثة. ونتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم في هذا الصدد.

المرفق الرابع

بيان السيد ياو شاوجون، نائب الممثل الدائم بالنيابة للصين لدى الأمم المتحدة

أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا على إحاطتيهما المفصلتين. وكذلك أرحب بالممثلين الدائمين للسودان وإثيوبيا في جلسة اليوم.

تظل الحالة في منطقة أبيي، في الوقت الحاضر، هادئة ومستقرة بوجه عام. وقد شهدت الحالة السياسية في السودان وجنوب السودان تقدما إيجابيا. فعزز الجانبان تفاعلهما وتعاونهما بشأن أبيي، وهما يتعاونان بنشاط مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وهذه التطورات الإيجابية لم تأت بسهولة، لا سيما أثناء جائحة فيروس كورونا. ويشير الأمين العام في تقريره أن منطقة أبيي لا تزال تواجه العديد من التحديات وأن الحالة الأمنية لا تزال هشة (**S/2020/308**). ويكتسي الحل السليم لهذه المسألة أهمية حيوية بالنسبة لاستقرار السودان وجنوب السودان والمنطقة بأسرها.

وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل احترامه الكامل للدور القيادي للسودان وجنوب السودان في حل مسألة أبيي، والاستماع بعناية إلى آراء كلا الجانبين، ودعم جهود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونأمل في أن تواصل حكومتا السودان وجنوب السودان السعي إلى إيجاد حل سياسي لهذه المسألة، بما في ذلك من خلال إنشاء مؤسسات إدارية وقضائية ومؤسسات للأمن العام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى كلا الجانبين، ولا سيما في مجال مكافحة مرض فيروس كورونا.

وسنظل ندعم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في تنفيذ ولايتها. فالبعثة تضطلع بدور هام في الحفاظ على استقرار منطقة أبيي. وترحب الصين بالجهود التي بذلتها إثيوبيا، بوصفها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، وتنوه بتوصيات الأمين العام وتؤيد تمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة. وينبغي لنا أن نستمع بعناية، في هذا الصدد، إلى آراء حكومتي السودان وجنوب السودان والاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات. ونقدر، في ذات الوقت، الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للتصدي لجائحة فيروس كورونا، ونشجعها على تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

والصين على استعداد للعمل مع البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي للإسهام في حل مسألة أبيي وتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في تلك المنطقة.

المرفق الخامس

بيان السـيد خوسـي سـينغر ويسـينغر، المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

نشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا على إحاطتيهما.

لقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بخطوات إيجابية تأثرت بالتحولات السلمية في كلا البلدين. بيد أن الهجمات العنيفة التي وقعت مؤخرا في أبيي وأسـفرت عن وقوع وفيات وعمليات اختطاف وحرق القرى، بالإضـافة إلى وفيات أخرى، تثير بالغ القلق. وبسـبب انعدام الأمن، لم تتمكن الوكالات الإنسـانية من تنفيذ مشاريع المعونة في بعض الأقاليم. وتتفاقم الحالة الهشة للغاية بسبب الهجمات المسلحة المتكررة وآثار تغير المناخ، والآن خطر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي تطلب جهودا موحدة لاحتواء انتشاره.

ومنذ بدء النزاع، يولي السـودان وجنوب السـودان اهتماما محدودا لمسـؤولياتهما فيما يتعلق بأبيي لأنهما يواجهان مسائل ملحة أخرى. ولا بد من بذل المزيد من الجهود ليتأتى توطيد السلام والأمن عن طريق تعزيز عملية سـياسـية قابلة للاسـتمرار تؤدي في نهاية المطاف إلى التنفيذ الكامل لاتفاق 20 حزيران/يونيه 2011. وبناء على ذلك، من الأهمية بمكان أيضـا تزويد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بالولاية والقدرات والموارد المناسـبة. إن تعيين نائب مدني لرئيس البعثة وغيره من الموظفين المدنيين والموظفين الرئيسـيين في مجال الشرطة، فضـلا عن تشـغيل مهبط الطائرات في أثوني، سيوجد زخما كبيرا لتحقيق هذه الغاية.

ونرحب بالتقدم المحرز في نشـر أفرقة المراقبين العسـكريين المشـتركة في جميع أنحاء منطقة أبيي وبشأن تنفيذ المعايير المرجعية للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

ويتوقع سـكان أبيي إيجاد حلول لاحتياجاتهم ذات الأولوية، بما في ذلك الرعاية الصـحية والتغذية والغذاء والمياه، فضـلا عن حماية حقوق الإنسـان لديهم. ومما يثير القلق التقارير التي تفيد بوقوع حالات العنف الجنسـي والجنساني التي تشمل القصّر، وبأن النساء في منطقة أبيي يفتقرن إلى التمثيل في عمليات صـنع القرار. وفي ذلك الصـدد، نرحب بإعادة تعيين ممثلة في لجنة السـلام المجتمعية المشـتركة في دينكا نقوك، وبالصياغة الجارية لخطة عمل لتعزيز التنفيذ المتسق لخطة المرأة والسلام والأمن.

وفي الختام، نود أن نسـلط الضـوء على المبادرة الرامية إلى عقد مؤتمر لشـيوخ القبائل في 9 نيسـان/أبريل، فضـلا عن حجم وشمولية أنشطة الدعوة إلى حماية حقوق الإنسـان، ولا سيما حقوق المرأة والطفل. ومن أجل تحقيق السلام المستدام، يجب على السودان وجنوب السودان أن يتخذا إجراءات ملموسة للوفاء بالتزاماتهما، وينبغي للمجلس أن يجدد اهتمامه بهذه المسألة. وستتيح لنا المناقشات المقبلة بشأن ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة فرصة مثالية للقيام بذلك.

المرفق السادس

بيان السيد غيرت أوفارت، نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات.

وترحب إستونيا بالتطورات الإيجابية التي حدثت خلال الأشهر الستة الماضية. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناننا لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وإثيوبيا على إسهاماتهما.

إننا نسلم بأن التحولات في السودان وجنوب السودان، فضلا عن أثر أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تتطلب اهتماما كاملا من الحكومتين. غير أننا ندعو الطرفين إلى الاستفادة من تحسين علاقتهما للدفع من أجل إحراز التقدم بشأن مسألة أبيي. والأهم هو أنه لا يمكن المغالاة مهما قلنا في التأكيد على أنه لا بديل عن عملية سياسية مجدية بين الطرفين. وكلما تأخرت تلك العملية، كلما ازدادت الحالة سوءا على ما يبدو في الميدان. والحالة الأمنية المتدهورة تذكرنا بذلك تماما؛ على غرار الحالة الإنسانية المتفاقمة. وعلاوة على ذلك، فإن جائحة كوفيد-19 لا تؤدي إلا إلى زيادة ذلك التهديد. ولذلك ندعو السودان وجنوب السودان إلى إحياء عملية سياسية قابلة للاستمرار تفضي إلى تنفيذ اتفاق 20 حزيران/يونيه 2011. ويمكن أن يساعد على تحقيق ذلك الهدف إلى حد كبير تعيين نائب رئيس البعثة المدني. وبالإضافة إلى ذلك، نشجع الجهات الفاعلة الإقليمية على إشراك الأطراف بنشاط في مسألة أبيي.

وفي الوقت نفسه، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية التصدي للاتجاهات الأمنية السلبية بشكل حاسم الآن. وفي هذا الصدد، لدى إستونيا ثلاث توصيات.

أولا، في ضوء تزايد الإجرام والعنف بين الطوائف، من الأهمية بمكان التعجيل بنشر ما تبقى من أفراد القوة الأمنية المؤقتة المأذون بهم، لا سيما عنصر الشرطة. وبينما ندرك أن جائحة كوفيد-19 تسبب التأخيرات، فإننا ندعو إلى إصدار التأشيرات اللازمة لنشر جميع أفراد القوة الأمنية المؤقتة دون مزيد من التأخير.

ثانيا، ينبغي أن نرسي أكبر قدر ممكن من المساءلة لتقديم مرتكبي العنف إلى العدالة. وفي هذا السياق، ندعو السلطات إلى إجراء تحقيقات مشتركة في الحوادث المميتة التي وقعت في كولوم في كانون الثاني/يناير. فالمساءلة لن تردع الأشخاص عن التسبب في حوادث في المستقبل فحسب، بل ستساعد أيضا على بناء الثقة التي تمس الحاجة إليها فيما بين الطوائف.

ثالثا، نحن بحاجة إلى نشر الخبرة في مجال حقوق الإنسان في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وسيساعد ذلك على تعزيز قدرة السلطات المحلية على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وبالتالي منع المزيد من العنف.

وتؤيد إستونيا توصية الأمين العام بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للأشهر الستة المقبلة. بيد أنه يجب على الطرفين أن يبديا استعدادهما لإحراز التقدم نحو حل مسألة أبيي.

وفي الختام، نرحب بعلامات التقدم المشجعة في الآونة الأخيرة. بيد أننا ندعو الطرفين أيضا إلى الاستفادة على وجه السرعة من ذلك الزخم الإيجابي، ولا سيما من خلال عملية سياسية مجدية من أجل التوصل إلى حل نهائي لمسألة أبيي. ولن يؤدي المزيد من التأخير إلا إلى مواصلة إطالة أمد محنة شعب أبيي.

المرفق السابع

بيان السيدة آن غيغين، نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص أونانغا - أنيانغا على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

سأكون موجزا وسأقصر ملاحظاتي على ثلاث نقاط.

أولا، تدين فرنسا بأشد العبارات تصاعد العنف الطائفي والاشتباكات العنيفة التي وقعت مؤخرا في كولوم. وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على أعمق شواغلنا إزاء التقارير التي تفيد بوقوع أعمال العنف الجنسي ضد النساء والأطفال وحالات التشرد الداخلي. وندعو حكومتي السودان وجنوب السودان إلى تنسيق التحقيق على النحو المعلن، ونذكّر بأن المسؤولين عن تلك الأعمال يجب أن يحاسبوا وأن يقدموا إلى العدالة. وتؤكد تلك الأحداث المروعة أن الحالة في أبيي لا تزال هشة وأن نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لا يزال ضروريا للغاية.

لكن - وهذه هي نقطتي الثانية - ما من سبيل آخر عدا إجراء عملية سياسية حقيقية لمعالجة مسائل أبيي وترسيم الحدود يمكن أن يحقق استقرار الحالة الأمنية هناك. وتدعو فرنسا الحكومتين إلى اغتنام الفرصة الكامنة في تحسين علاقاتهما الثنائية لمعالجة مسألة أبيي وبدء حوار جاد بهدف التوصل إلى حل سياسي، وفقا لاتفاق 20 حزيران/يونيه 2011. ونرحب بالتقدم المحرز في عمليتي السلام في كلا البلدين، على نحو ما أفاد به المبعوث الخاص أونانغا - أنيانغا، ونشجع جميع الجماعات المسلحة في دارفور على الانضمام إلى المفاوضات.

وتشجع فرنسا أيضا الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ومبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى القرن الأفريقي على تكثيف أدوارهم في مجال الوساطة بهدف التوصل إلى حل سياسي بين السودان وجنوب السودان، وفقا لاتفاق عام 2011. وينبغي لنا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا لمنع الحالة في أبيي من أن تصبح نزاعا مجمدا جديدا، وأن تتحول قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي إلى بعثة مفتوحة - كما كتب الأمين العام في تقريره الأخير (**S/2020/308**)، وهو ليس أمرا مقبولا أو ميسور التكلفة بالنسبة للمجتمع الدولي.

وتتناول ملاحظاتي الختامية إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، عملا بقرار مجلس الأمن ذي الصلة. ونأسف بشدة لأن وحدات الشرطة المشكلة الثلاث لا تزال تنتظر النشر. وندعو الحكومتين إلى تقديم الدعم الكامل للقوة الأمنية المؤقتة في نشر أفرادها، بما في ذلك عن طريق إصدار التأشيرات المطلوبة. يجب نشر وحدات الشرطة المشكلة الثلاث في أقرب وقت ممكن؛ هذه هي الطريقة الوحيدة للتعامل مع المستوى العالي من الإجرام في أبيي، لتتكيف القوة مع التحديات الحالية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يتعاون الطرفان لتنفيذ ما يتعلق بدائرة شرطة أبيي، تمشيا مع اتفاق عام 2011.

وأخيرا، تحث فرنسا الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة على بذل قصارى جهدهم لنشر نائب رئيس البعثة المدني والفريق المدني. ويجب أن تكون القوة الأمنية المؤقتة قادرة على دعم عملية السلام، بما في ذلك على مستوى المجتمعات المحلية، وعلى العمل مع الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة المعنيين في جوبا والخرطوم.

المرفق الثامن

بيان السيد يورغن شولتز، نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

إن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حاسمة الأهمية لتحقيق الاستقرار في منطقة أبيي ما دامت لا توجد تسوية سياسية دائمة، وبالتالي لا يوجد هيكل حكم يُمكن أن يتصدى للتحديات العديدة التي تواجه السكان والناجمة عن الافتقار إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاحتياجات الإنسانية وتزايد الإجرام والعنف فيما بين القبائل.

ويجب أن تكون البعثة مجهزة تجهيزا كافيا للتصدي لهذه التحديات. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن امتناننا لإثيوبيا على مساهمتها بحفظة السلام ذوي مستوى عال.

وفيما يتعلق بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي قريبا، نتفق مع توصية الأمين العام بتمديد الولاية لمدة ستة أشهر. غير أنه، كما قلنا هنا مرارا وتكرارا، يجب تعديل تشكيل البعثة للاستجابة بفعالية للحقائق المتغيرة على أرض الواقع. يجب أن تكون لدى البعثة القدرة على التصدي للزيادة في النشاط الإجرامي؛ ودعم عمليات السلام والوساطة والحوار على مستوى المجتمع المحلي؛ والنهوض بدعمها لمفوضية الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وكذلك للطرفين.

ونشدد على الحاجة الملحة إلى تعزيز عنصر الشرطة لمواجهة ارتفاع معدل الجريمة والحالة الأمنية المتدهورة بشكل عام. ونلاحظ بقلق وخيبة أمل كبيرين أن تعديلات الولاية التي أجراها مجلس الأمن لم تنفذ. ومن ناحية إيجابية، تمثل الضابطات نحو 30 في المائة من عنصر الشرطة. وينبغي الإبقاء على هذه النسبة المئوية بمجرد تنفيذ توسيع حجم هذا العنصر في نهاية المطاف.

ونحث السودان بقوة على إصدار تأشيرات الدخول دون مزيد من التأخير، ولا سيما للسماح بزيادة عدد أفراد الشرطة في القوة الأمنية المؤقتة لأبيي بمجرد أن تسمح القيود الحالية المفروضة في سياق مرض فيروس كورونا (COVID-19) بنشرها.

ونرى أيضا استمرار الحاجة إلى تعزيز العنصر المدني للبعثة من أجل دعم الجهود التي تبذلها المجتمعات المحلية في أبيي للمصالحة وإقامة علاقات سلمية دائمة. ويلزم تقديم دعم خاص للمبادرات الرامية إلى المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في جميع مراحل عملية السلام.

وينبغي أن تكفل ولاية القوة استمرار الرصد الفعال لحقوق الإنسان، بما في ذلك أي حالة للعنف الجنسي والجنساني والانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المرتكبة ضد النساء والأطفال. ولذلك نرحب بتوصية الأمين العام بنشر المزيد من الخبرات في مجال حقوق الإنسان في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، تحتاج أبيي إلى حل سياسي، والطرفان – حكومتا السودان وجنوب السودان – مسؤولان على حد سواء. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام في كلا البلدين، المترابطين ترابطا وثيقا، دون التوصل إلى حل بناء لمسألة أبيي. وفي هذا الصدد، لم يحرز الطرفان أي تقدم يُذكر فيما يتعلق بمسألتي تعليم الحدود والعملية المؤدية إلى تحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي.

ونشيد بالجهود التي تبذلها قيادة القوة الأمنية المؤقتة لعقد مؤتمرات سلام في منطقة أبيي للجمع بين الزعماء التقليديين لكل من قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية، ونحث الطرفين على دعم هذه الجهود.

ونحث الطرفين كذلك على إجراء تحقيق مشـــترك في الهجمات التي وقعت في 19 و 22 كانون الثاني/يناير، والتي أسفرت عن مقتل 36 مدنيا، وعلى أن يقدما بشكل مشترك الجناة إلى العدالة. من شأن هذا أن يكون علامة على الملكية المسؤولة لكلا الطرفين.

إن مســـألة أبيي لا يمكن حلها على يد المجتمع الدولي بل على يد حكومتي الســـودان وجنوب السودان وحدهما. ونحن نقدم دعمنا، ولكن يجب على أصحاب المصلحة المحليين ألا يعملوا في ظل انطباع زائف بأنهم يستطيعون الاختباء وراء المجتمع الدولي إلى الأبد.

ونشـجع الجهات الفاعلة الإقليمية على إشـراك الأطراف بنشـاط في مسـألة أبيي. وسـنرحب بتلقي تفاصـــيل أكثر في تقارير الأمين العام عن مشـــاركة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المســـتوى المعني بالتنفيذ والمبعوث الخاص.

وثمة حاجة إلى إحراز تقدم ملموس وتحديد جدول زمني نهائي. وندعو الطرفين إلى عقد اجتماعات منتظمة للجنة الرقابة المشتركة في أبيي وللآلية السياسية والأمنية المشتركة وإجراء مشاورات بشأن أبيي على المستوى الوزاري.

في الختام، وتكرارا للنداء الذي وجهه الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصـــعيد العالمي، من الأهمية بمكان حل الخلافات بغية تكريس جميع الجهود للحد من انتشـــار فيروس كورونا COVID-19.

المرفق التاسع

بيان السيد محسن سيهاب، نائب الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص أونانغا - أنيانغا على إحاطتيهما المفصلتين.

وتثني إندونيسيا على التعاون الإيجابي بين السودان وجنوب السودان، فضلا عن التحولات التي يشهداها، وتأمل في استمرارها في أبيي. غير أن الحالة الأمنية الهشة في أبيي لا تزال مدعاة للقلق. وما لم تتم مراقبتها بفعالية، فإنها يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية القائمة.

وهذه حالة محفوفة بالمخاطر بوجه خاص وسط جائحة مرض كورونا الذي يلوح في الأفق (COVID-19). ويحدونا الأمل في أن تستخدم الحكومتان الحالة الخطيرة الراهنة لتكثيف عملية صنع السلام ووضع كل الطاقات وراء كفالة التقليل إلى أدنى حد من آثار الجائحة على سكان أبيي والسكان في بلديهما. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على ثلاث مسائل رئيسية.

المسألة الأولى هي تعزيز قدرة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. لا يزال وجود القوة الأمنية المؤقتة أمرا أساسيا للحفاظ على الاستقرار في أبيي. وبالتالي، فإن تعزيز قدرة القوة الأمنية المؤقتة على الاضطلاع بولايتها بالكامل لا يزال يمثل أولويتنا القصوى. لا بدّ من توجيه إعادة تشكيل القوة الأمنية المؤقتة نحو تمكين البعثة من الاستجابة بفعالية للتحديات الماثلة على أرض الواقع ومواءمتها بتوفير الدعم المناسب من الأفراد والقدرات. ومن المهم بصفة خاصة تعزيز استعداد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لمواجهة جائحة COVID-19.

وتؤيد إندونيسيا توصية الأمين العام بتجديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة لمدة ستة أشهر، وتتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس الآخرين بشأن تجديد الولاية.

ثانيا، فيما يتعلق بالتعاون بين السودان وجنوب السودان، يتعين على البلدين اغتنام الزخم الإيجابي في علاقاتهما الثنائية لدفع المفاوضات بشأن أبيي قدما. وننضم إلى الأمين العام في دعوته البلدين إلى حل المسائل المعلقة على وجه السرعة، بما في ذلك تنفيذ اتفاقهما المؤرخ 20 حزيران/يونيه 2011. إن الحل السلمي لأبيي هو حالة اختبار للتحولات السياسية في السودان وجنوب السودان. ويتطلب ذلك أيضا مزيدا من المشاركة الفعالة من جانب بلدان المنطقة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ثالثا، إن ثمة أهمية حيوية لتعزيز الحوار بين القبائل. وتلاحظ إندونيسيا بقلق الاشتباكات الأخيرة في أبيي، ولا سيما في كولوم. وندعو إلى إجراء تحقيق مشترك فوري تعقبه إجراءات إصلاحية لمساعدة القبيلتين على التعافي.

وتجدر الإشادة بدور القوة الأمنية المؤقتة في تعزيز الحوار بين القبيلتين في أبيي من خلال لجنة السلام المجتمعية المشتركة. وكان مؤتمر شيوخ القبائل المنعقد في الشهر الماضي مبادرة إيجابية أيضا. وثمة أهمية حاسمة للقيام بالمزيد من هذه الأنشطة، التي يتصدرها تعزيز سيادة القانون، في بناء السلام.

وبالتالي، يجب أن يستمر عمل القوة الأمنية المؤقتة في مجال بناء قدرات لجان الحماية المجتمعية ودعمها لآليات العدالة التقليدية. كما أن النشر الإضافي لبقية وحدات شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة المأذون بها يتسم بأهمية حاسمة.

في الختام، تؤيد إندونيسيا تأييدا تاما الجهود التي يبذلها السودان وجنوب السودان للتوصل إلى حل سلمي في أبيي كجزء من مسيرتهما نحو السلام.

المرفق العاشر

بيان السيد نياندو أوغي، نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في أبيي (**S/2020/308**).

يوجه الأمين العام الانتباه في تقريره المؤرخ 16 نيسان/أبريل 2020 إلى ضرورة أن يبني السودان وجنوب السودان زخما إيجابيا في علاقاتهما الثنائية من أجل إحراز تقدم نحو حل النزاع الحدودي بينهما بشأن أبيي. وفي هذا الصدد، ترحب النيجر بالتقدم السياسي المحرز في كلا البلدين، بما في ذلك عملية بناء السلام الجارية في السودان وتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية في جنوب السودان. ومن شأن هذه التطورات أن تفضي إلى إحلال السلام في أبيي.

وتستحق قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي التهنئة، من ناحية، على الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات بين القبائل، ولا سيما من خلال تنفيذ مشاريع سريعة الأثر لدعم السكان المحليين، ومن ناحية أخرى على الجهود التي تفضلت ببذلها لتنظيم عدة جولات من مؤتمرات السلام في منطقة أبيي – وهي مؤتمرات جمعت بين شيوخ قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية.

ويدين بلدي بشدة الأحداث المأساوية التي وقعت في منطقة كولوم يومي 19 و 22 كانون الثاني/يناير، ويدعو الأطراف إلى إجراء تحقيق مشترك في تلك الأحداث واتخاذ تدابير لتقديم الجناة إلى العدالة. فمن شأن ذلك أن يعزز التقارب بين القبيلتين المتحاربتين.

وندعو الطرفين إلى مواصلة عملية ترسيم الحدود، مع التركيز على المشاورات السياسية الثنائية المؤدية إلى إنشاء إدارة سياسية. كما ندعوهما إلى النظر في عقد اجتماعات مع كل من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتيسير عملية ترسيم الحدود وكفالة فعاليتها في إطار الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد تعيين رئيس مدني للقوة الأمنية المؤقتة وندعو الشركاء في أبيي إلى البحث عن حل توفيقي في عملية ترسيم الحدود.

في الختام، يؤيد بلدي تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة لمدة ستة أشهر ويثني على البعثة للتدابير الوقائية التي نفذتها في إطار مكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبالنظر إلى ثقافة الأداء هذه، يسر النيجر أن تشير إلى أن البعثة عينت منسقا معنيا بمرض كورونا، يساعده فريق عامل، لا لحماية الأفراد وحسب بل أيضا، وقبل كل شيء، لكفالة استمرار أنشطتها بلا انقطاع من أجل الصالح العام لسكان أبيي.

المرفق الحادي عشر

بيان السيد ديمتري بوليانسكي، النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين – وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا والمبعوث الخاص بارفيه أونانغا – أنيانغا – على مداخلتيهما.

على الرغم من هشاشة الحالة الأمنية في أبيي، فقد أسهمت جهود حفظ السلام في جعل المنطقة أكثر استقرارا. ونشيد بأنشطة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في الحفاظ على علاقات طيبة مع المجتمعات المحلية. كما أن التدابير التي اتخذها ذوو الخوذ الزرق لمنع نشوب النزاعات القبلية وضمان التعاون في مجال إنفاذ القانون والأنشطة الاقتصادية في منطقة سوق أمييت المشتركة جديرة بالثناء أيضا. وساعد الاجتماع المنعقد في 19 شباط/فبراير للآلية السياسية والأمنية المشتركة ومؤتمر شيوخ القبائل المعقود في 16 آذار/مارس على تعزيز الحوار الذي تمس الحاجة إليه بين جميع الأطراف.

وتشكل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها عنصرا لا يتجزأ من منظومة منع الحوادث بين الطرفين. ويسهم دعم القوة الأمنية المؤقتة للآلية إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار في أبيي.

ونود أن نسلط الضوء على الاحترافية والشجاعة اللتين يبديهما حفظة السلام الإثيوبيون، الذين يخدمون في واحدة من أصعب عمليات حفظ السلام وأكثرها تعقيدا من الناحية اللوجستية في العالم.

ويلزم أن تبذل جميع الأطراف جهودا مشتركة من أجل النجاح في تشجيع التوصل إلى تسوية طويلة الأمد بين السودان وجنوب السودان. وهناك أساس قانوني دولي لذلك – القرارات المعروفة لمجلس الأمن والاتحاد الأفريقي، فضلا عن حزمة الاتفاقات الثنائية المبرمة بين البلدين في أيلول/سبتمبر 2012 في أديس أبابا. وفي ذلك الصدد، نتوقع من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ أن يواصل عمله القيم مع السودان وجنوب السودان.

ونلاحظ تطبيعا مطردا في العلاقات بين السودان وجنوب السودان. وقد أسهمت مشاركة الخرطوم، إلى جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان إسهاما كبيرا في عملية التسوية في ذلك البلد. ونسلط الضوء أيضا على جهود الوساطة التي يبذلها الرئيس سلفا كير ميارديت لتعزيز المفاوضات بين السلطات السودانية والجماعات المسلحة. وينبغي استخدام الزخم الإيجابي المتراكم في العلاقات الثنائية لحل مسألة أبيي.

وندرك وجود عوامل موضوعية في الظروف الراهنة تمنع الخرطوم وجوبا من التعجيل بتسوية الوضع النهائي لأبيي. وفي مثل هذه الظروف، لا يزال الحفاظ على وجود القوة الأمنية المؤقتة أمرا بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة، بما في ذلك دعمها للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، لمدة ستة أشهر.

المرفق الثاني عشر

بيان السيدة حليمة ديشونغ، نائبة الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

يشكر وفد بلدي وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا على إحاطتيهما بشأن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

وترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بالتطورات السياسية الإيجابية في كل من السودان وجنوب السودان. وما زلنا نأمل أن يُترجم هذا الزخم إلى مزيد من التعاون وإلى تجديد الالتزام بين البلدين للتوصل إلى حل سياسي عادل للوضع النهائي لأبيي.

ونقرّ بالتقدم المحرز والتحديات التي أبرزها تقرير الأمين العام الأخير (**S/2020/308**). ونلاحظ على وجه الخصوص الحالة الأمنية الهشة في أبيي، بما في ذلك العنف المستمر بين القبائل – كما يتضح من هجمات ناي ناي – كولوم في 19 و 22 كانون الثاني/يناير. وندين تلك الهجمات ونشجب التوترات المتزايدة بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية. ونرحب بالجهود التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة للتحقيق في حوادث العنف هذه ونشجع السلطات على المضي قدما في التحقيق المشترك على النحو المتفق عليه خلال اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة المعقود في 19 شباط/فبراير في جوبا.

وبالمثل، نحث قبائل أبيي على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وندعو حكومتي السودان وجنوب السودان إلى التعاون الكامل مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. والجهود الدؤوبة التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة لضمان السلام والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك الحفاظ على أبيي كمنطقة خالية من الأسلحة، جديرة بالثناء. ونشيد بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على مشاركتها البناءة المنتظمة مع الزعماء الإداريين وشيوخ القبائل، وكذلك مع لجنة السلام المجتمعية المحلية المشتركة. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في إطار الآلية السياسية والأمنية المشتركة، ونحث لجنة الرقابة المشتركة في أبيي على عقد اجتماعات منتظمة.

ولن تحل الصعوبات في أبيي ما لم تعالج بقوة الدوافع الرئيسية لنشوب النزاعات بين القبائل. ولذلك، نحث الأطراف على الوفاء بالتزاماتها على النحو المنصوص عليه في اتفاق عام 2011 بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي، واتفاق التعاون لعام 2012 بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان.

ونظل نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية الأليمة في أبيي، التي من المتوقع أن تتفاقم بسبب وباء فيروس كورونا. وبالمثل، فإن الظروف البيئية المروعة في المنطقة، التي تتفاقم بفعل الآثار الضارة لتغير المناخ، لا تزال تؤثر سلبا على المشهد الأمني والاقتصادي والاجتماعي. وفي خضم هذه التحديات الهائلة، نشدد على الحاجة إلى إيصال الخدمات الإنسانية بدون عوائق إلى أولئك الذين يحتاجون إلى مساعدة عاجلة.

ويشجع وفد بلدي على إشراك المرأة في عملية صنع القرار في أبيي. ونرحب بعمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي دعما لولاية المرأة والسلام والأمن. وفي تطورات أخرى، أحرزت الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها بعض التقدم نحو الوفاء بالمعايير المحددة في القرار 2497 (2019). وندعو

جميع الأطراف إلى التقيد بالأحكام الواردة في الوثيقتين الختاميتين للدورات العادية للآلية السـياسـية والأمنية المشتركة المعقودة في جوبا في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019 و 19 شباط/فبراير 2020.

ولا تزال قوة الأمم المتحدة الأمنيـة المؤقتـة لأبيي قوة أمنيـة مؤقتـة، وبـالتـالي فمن الأهميـة بمكـان تسـوية وضـع أبيي. وتتضـامن سـانت فنسـنت وجزر غرينادين مع شـعب أبيي، وتؤكد من جديد التزامها بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ونشكر إثيوبيا أيضا على إسهامها القيم من خلال حفظة السلام التابعين لها، ونؤكد من جديد دعمنا لدور الوساطة الحاسم الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي.

المرفق الثالث عشر

بيان السيد جيري ماتجيلا، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

وأود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي لكم، سـيدي الرئيس، على عقد جلسـة اليوم. أشـكر وكيل الأمين العام لكروا والمبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا على إحاطتيهما الثاقبتين. واسـمحوا لي أن أدلي بالملاحظات الرئيسـية التالية بشـأن التطورات السـياسـية وكذلك بشـأن مركز قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

وترحب جنوب أفريقيا بالتطورات السياسية الإيجابية التي حدثت في السودان وجنوب السودان في الماضـي القريب، بما في ذلك التطورات التي أبرزها تقرير الأمين العام عن الفترة من 16 تشـرين الأول/أكتوبر 2019 إلى 15 نيسان/أبريل 2020 (**S/2020/308**). ومع التطورات الإيجابية التي حدثت في السودان حتى الآن، نؤكد استمرار الحاجة إلى الوحدة في الائتلاف السياسي الحاكم في السودان.

ونظل نحث البلدين على اسـتخدام التقارب مجددا لوضـع الصـيغة النهائية للمسـائل المعلقة فيما يخص أبيي. وتبرز التوترات التي أُبلغ عنها في وقت سابق من هذا العام تقلب المنطقة وقدرتها على تقويض التقدم المحرز لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وتشجع جنوب أفريقيا السودان وجنوب السودان على مواصلة الحوار السياسي الشامل من أجل تنفيذ اتفاقاتهما بشأن المسائل الحدودية والوفاء بالمعايير التي سبق أن حددها مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالتطورات المتصـلة بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، تقدر جنوب أفريقيا وترحب بأهمية الدور الذي تؤديه القوة الأمنية المؤقتة والآلية المشـتركة لرصـد الحدود والتحقق منها على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، وترحب بذلك الدور. وترحب جنوب أفريقيا بالتقدم الذي أحرزته الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها بشأن النقاط المرجعية المحددة في القرار 2497 (2019).

وعلاوة على ذلك، ترحب جنوب أفريقيا بالعمل المتواصل للآلية السياسية والأمنية المشتركة ولجنة الرقابة المشـتركة في أبيي، وتشـجع ذلك العمل. ونلاحظ إشـارة الأمين العام إلى أنه في هذا الوقت الذي تنتشر فيه جائحة مرض فيروس كورونا، قد يلزم أن تأخذ المشاركة في المستقبل المنظور أساليب جديدة.

ومما يشجع وفد بلدي الاجتماعات التي يسرتها القوة الأمنية المؤقتة بين دينكا نقوك والمسيرية في 16 آذار/مارس و 9 نيسـان/أبريل لمناقشـة وضـع حد للتوترات القبلية. ونرحب بالتزامها المتجدد بتحقيق السلام والأمن في أبيي. ونأمل أن يؤدي استمرار التفاعلات بين الجانبين إلى التوصل إلى اتفاق بشأن حل المسائل المعلقة.

وأخيرا، ترحب جنوب أفريقيا بالتقدم الذي أحرزته القوة الأمنية المؤقتة في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في منطقة أبيي عن طريق تعزيز مشاركة المرأة على جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك في عمليات منع نشوب النزاعات وحلها. ونشكر أيضا إثيوبيا على جهودها المتواصلة في الإسهام في تخفيف حدة التوترات الأمنية في أبيي.

المرفق الرابع عشر

بيان السيد طارق الأدب، نائب الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

أود أن أشـــكر الســـيد جون – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات الســـلام، والســـيد بارفي أونانغا – أنيانغا، المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي، على إحاطتيهما. ونرحب بمشـــاركة ممثلي السودان وإثيوبيا.

ونعرب عن تقديرنا لدور قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في تحقيق الاســـتقرار في المنطقة وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، بما في ذلك دعمها للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ونود أيضا أن نشيد بإثيوبيا وحفظة السلام التابعين لها على إسهامهم المتفاني.

لقد شـكلت التحولات السـياسـية الجارية في السـودان وجنوب السـودان تطورات محورية على مدى الأشـهر القليلة الماضـية، مما ألهم الأمل في حدوث تغيير إيجابي وسـلام شـامل. وما فتئت حكومتا السودان وجنوب الســـودان تعملان بنشـــاط مع بعضـــهما البعض من خلال الزيارات المتبادلة التي يقوم بها قادتهما والدعم المتبادل لعمليات الســـلام التي يقوم كل منهما بها. ونعتقد أنه من المهم بالنســـبة للســـودان وجنوب السـودان، ولمجلس الأمن، الاسـتفادة من تلك التطورات الإيجابية حتى يمتد السـعي إلى تحقيق سـلام عادل ومستدام في كلا البلدين إلى منطقة أبيي.

ونشـجع كلتا الحكومتين على تعزيز التقارب والثقة المتبادلة، بغية التوصـل إلى تسـوية دائمة لمركز منطقة أبيي. ونحثهما أيضـــا على تنشـيط تعاونهما، بما في ذلك مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المســتوى المعني بالتنفيذ، من أجل حل المسـائل المعلقة، على النحو المبين في اتفاق التعاون بين جمهوريتي السـودان وجنوب السودان لعام 2012.

وتلاحظ تونس التقدم العام المحرز في تنفيذ ولاية القوة الأمنية المؤقتة في أبيي وعلى طول الحدود، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (**S/2020/308**). ونشـيد على وجه الخصـوص باسـتمرار مشـاركة البعثة مع المسؤولين في الخرطوم وجوبا، وكذلك على الصعيد المحلي في أبيي.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الاتجاهات السياسية المشجعة، لا تزال هناك تحديات بالنظر إلى العنف القبلي الذي يمكن تجنبه، وخطر الجماعات المسلحة، وانتشار الأسلحة داخل منطقة أبيي، للأسف.

ويساورنا القلق إزاء تصـاعد الهجمات عبر الخطوط القبلية، كان آخرها على قرية مابوك في جنوب أبيي في 13 نيسان/أبريل. ونعرب عن تأييدنا للجهود التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة في سبيل دفع عمليات السـلام المحلية إلى الأمام لحل مسائل الهجرة الموسمية وتعزيز المصـالحة بين القبائل. ونشيد أيضـا بالجهود التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة لتمكين المرأة من المشـــاركة في لجان الســـلام المحلية من أجل تعزيز آفاق إحلال السلام الدائم.

وقد أدى انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى إحداث تحول في الأولويات بالنسبة للعديد من البلدان المتضـررة في جميع أنحاء العالم. ونكرر دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصـعيد العالمي وندعو الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس داخل منطقة أبيي، حتى يتمكن السودان وجنوب السودان من التركيز على الاضطلاع بمهامهما الصعبة في مجال بناء الدولة.

وفيما يتعلق بسبل المضي قدما بوجود الأمم المتحدة في أبيي، نود أن نؤيد التوصية التي قدمها الأمين العام في تقريره بشأن تمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة ودعمها للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها لفترة ستة أشهر أخرى، التي تظل حيوية لتحقيق الاستقرار في منطقة أبيي وعلى طول الحدود.

ونحن نرى أن ولاية القوة الأمنية المؤقتة لأبيي تحتاج إلى معايرة وإلى أن توضع في السياق حتى تتلاءم مع التحولات في الأولويات والوتيرة التي تمضي بها الأطراف من أجل تعزيز مساعي السلام والأمن والتنمية والتصدي بفعالية لجائحة كوفيد-19.

ونحن على استعداد للمشاركة البناءة في المفاوضات المقبلة بشأن طرائق أخرى لهذا التمديد.

المرفق الخامس عشر

بيان السـيد ديفيد كلاي، المنسـق السـياسـي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أشكركم، السيد الرئيس، ومقدمي الإحاطتين كليهما صباح هذا اليوم.

وأبدأ بالإعراب عن دعم المملكة المتحدة لشـعبي السـودان وجنوب السـودان وحكومتيهما في جهودهما الرامية إلى التصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وكما ناقش المجلس يوم الجمعة فيما يتعلق بالسـودان، فإن الآثار الضـارة للجائحة لن تعمل إلا على زيادة التحديات الإنسـانية والاجتماعية - الاقتصـادية الكبيرة بالفعل التي يواجهها البلدان. ونرحب بالاسـتجابات السـريعة لحكومتي السـودان وجنوب السـودان لكوفيد-19 وجهودهما الرامية إلى التخفيف من آثاره. وقد سـاهمت المملكة المتحدة حتى الآن بنحو 6 ملايين دولار في جهود الأمم المتحدة للتأهب والاستجابة لفيروس كوفيد-19 في السودان، وبأكثر من 4 ملايين دولار للجهود المبذولة في جنوب السودان.

إننا نعلم أن جائحة كوفيد-19 تلحق ضـررا كذلك ببعثات حفظ السـلام وبالأفراد الشـجعان الذين يخدمون فيها في جميع أنحاء العالم. ونشيد مرة أخرى، في هذا الصـدد، بالحكومة الإثيوبية على مسـاهماتها المسـتمرة في القوة الأمنية المؤقتة لأبيي. ويؤكد كوفيد-19 على أهمية كفالة توفير الإجلاء الطبي السـريع لموظفي الأمم المتحدة والحفاظ على سـلاسل الإمداد. وينطبق ذلك بصـفة خاصـة على القوة الأمنية المؤقتة، نظرا لبعد موقعها.

ونسـلم بأن الاسـتجابة لكوفيد-19 سـتهيمن على جدولي أعمال الحكومتين في الخرطوم وجوبا لبعض الوقت، كما هو الحال بالنسـبة للبلدان في جميع أنحاء العالم. غير أننا نواصـل حث الحكومتين على عدم إغفال عمليات السلام في كل منهما أو أهمية التوصل إلى تسوية نهائية بشأن وضع أبيي.

ونرحب بالتقدم المحرز في جنوب السـودان في تنفيذ اتفاق 20 حزيران/يونيه 2011، مع تشـكيل حكومـة الوحدة الوطنيـة الانتقاليـة المنشـطـة، وفي السـودان إذ تواصـل الحكومـة المدنيـة تنفيذ وثيقة الإعلان الدستوري.

وفي أبيي، نرحب بالجهود التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة فيما يتعلق بمجموعة من الأنشـطة، بما في ذلك العمل مع حكومتي السودان وجنوب السودان وتنفيذ المشاريع السريعة الأثر والوساطة في الحوارات القبلية والتوعية بالقضايا الجنسانية وإزالة مخاطر المتفجرات.

ولكن على الرغم من تلك الجهود، لا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية الهشة في أبيي. وما يثير القلق بشـكل خاص تزايد العنف بين القبائل والهجمات على أفراد البعثة. فقد أدت حوادث تصـاعد التوترات في الآونة الأخيرة وتزايد الإجرام ووجود عناصـر مسـلحة في مناطق مسـؤولية القوة الأمنية المؤقتة، إلى تشريد المدنيين وسلطت الضوء على استمرار غياب القانون والنظام في أبيي. وكل هذا يؤكد الحاجة إلى إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية نهائية. وما يدعو إلى الأسف العميق أننا نفتقر إلى هذا حتى الآن.

وبالانتقال إلى البعثة نفسـها، تؤيد المملكة المتحدة توصـية الأمين العام بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لمدة سـتة أشـهر أخرى. لا تزال البعثة تضـطلع بدور حيوي لا في ضـمان

الاستقرار فحسب، بل وفي تيسير العمل صوب تسوية الحالة في أبيي. وقد سلط المجلس الضوء منذ زمن بعيد على الحاجة إلى تعزيز العنصر المدني وعنصر الشرطة في البعثة من أجل المساهمة في ذلك الجهد. ونرحب بالمعلومات عن آخر المستجدات التي قدمها وكيل الأمين العام لاكروا بشأن نشر الشرطة في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ونأمل، شأننا في ذلك شأن أعضاء المجلس الآخرين، أن نرى مزيدا من التقدم قريبا. ونشعر بخيبة أمل إزاء التأخير في إصدار تأشيرات الدخول للشرطة ونحث حكومة السودان على التعجيل بهذه العملية.

وفي غضون ذلك، ينبغي للمجلس أن يكفل استمرار تزويد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بالموارد الكافية للاضطلاع بالأنشطة المنوطة بها. ونتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس لكفالة أن تكون البعثة قادرة على الحفاظ على استقرار أبيي والمساعدة في التوصل إلى تسوية نهائية بشأن مركزها.

وأخيرا نرحب، فيما يتعلق بالمنطقتين، بالتزام حكومة السودان وعدد من الحركات المسلحة بالدخول في محادثات سلام تهدف إلى تحقيق سلام شامل في جميع أنحاء السودان. وهنا نواصل حث جميع الأطراف على المشاركة البناءة والفورية ومن دون شروط مسبقة في هذه المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي وسريع لمناطق النزاع، بما في ذلك المنطقتين. وكذلك نواصل، في نفس الوقت، حث جميع الأطراف على احترام القانون الدولي الإنساني والسماح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بتقديم المعونة إلى من هم في أشد الحاجة إليها، من دون عوائق.

المرفق السادس عشر

بيان السيدة شيريث نورمان – شاليه، نائبة الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا على إحاطتيهما وعلى زيارتهما المشتركة إلى أبيي في شباط/فبراير.

إننا نشيد بأنشطة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي خلال هذه الفترة الصعبة من تفشي جائحة فيروس كورونا، بما في ذلك دعمها الحيوي للجان السلام والحماية المحلية، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ 16 نيسان/أبريل (**S/2020/308**).

وتشيد الولايات المتحدة بقيادة إثيوبيا وترحب بالسفير اليوم دعما للقوة الأمنية المؤقتة لأبيي، فضلا عن بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذها السودان وجنوب السودان لمعالجة انعدام الأمن في أبيي، مثل الرصد الأمني المشترك. ونرحب كذلك بالسفير لدى السودان هنا اليوم.

ومع ذلك يساور الولايات المتحدة القلق، على الرغم من هذه الخطوات، إزاء أعمال العنف الأخيرة في أبيي، على النحو المبين. فقد أدت الهجمات التي وقعت في منطقة كولوم، في كانون الثاني/يناير، إلى مقتل أكثر من 30 مدنيا. وفي منتصف نيسان/أبريل، وقع هجوم مسلح على قرية مابوك. هذا العنف، الذي تتحمل النساء والأطفال وطأته، أمر غير مقبول.

غير أن ما يثير القلق أكثر هو أنه يبين عدم إحراز السودان وجنوب السودان إلى تقدم سياسي في حل المسائل الحدودية المعلقة. إن شعب أبيي وأولئك الذين يعيشون على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان يستحقون أفضل من ذلك. وينبغي أن يكون هذا العنف بالنسبة للسودان وجنوب السودان بمثابة دعوة إلى العمل. وينبغي لقادتهما أن يستفيدوا من تحسن العلاقة وأن يتفقوا على تنفيذ ترتيبات الأمن وإدارة أبيي.

لقد أصدر المجلس مرارا ولايات بإعادة تشكيل القوة الأمنية المؤقتة لمعالجة الديناميات الأمنية الحالية. واليوم، ندعو الطرفين إلى إزالة العقبات التي تحول دون اضطلاع القوة الأمنية المؤقتة بولايتها.

وتشجع الولايات المتحدة كبار مسؤولي الأمم المتحدة على مضاعفة جهودهم مع الطرفين ومع الاتحاد الأفريقي، من الآن فصاعدا، للسماح بتنفيذ ولاية القوة الأمنية المؤقتة تنفيذا كاملا. وعلاوة على ذلك، نحثهم على الدفع قدما لإحراز تقدم في وضع ترتيبات أمنية وإدارية مشتركة. ومشاركة المرأة أمر بالغ الأهمية في هذه المناقشات.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالسلام والأمن في أبيي وفي جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما في هذه الأوقات الصعبة.

المرفق السابع عشر

بيان السيد دانغ دينه كوي، الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا والمبعوث الخاص بارفيه أونانغا - أنيانغا على إحاطتيهما الثاقبتين. وتود فييت نام أن تشيد بعمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والمبعوث الخاص وأن تعرب عن تأييدنا له. وأرحب أيضا بمشاركة الممثلين الدائمين للسودان وإثيوبيا في جلستنا اليوم.

تتابع فييت نام عن كثب الحالة في السودان وجنوب السودان وترحب بقوة بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في المجالين السياسي والأمني لكلا البلدين، وكذلك في العلاقات بينهما. ويمكن لهذه الإنجازات في رأينا أن تخلق زخما كبيرا لكلا الجانبين للمشاركة بنشاط في معالجة مسألة أبيي. ويسرنا أن نرى أن أبيي أصبحت، وفقا لآخر تقرير عن الموضوع (**S/2020/308**)، أكثر استقرارا وأمنا. غير أن الحالة الأمنية في أبيي لا تزال هشة بسبب تزايد العنف القبلي والجريمة ووجود عناصر مسلحة. ويساورنا القلق أيضا إزاء خطر الإصابة بمرض فيروس كورونا في أبيي، حيث أبلغ السودان وجنوب السودان والعديد من بلدان المنطقة عن حالات مؤكدة. وأود أن أشدد على النقاط الخمس التالية.

أولا، نشدد على أهمية التوصل إلى حل ملائم وفي الوقت المناسب لمسألة أبيي، التي نؤمن بأنها ذات أهمية حيوية للسلام والأمن والاستقرار في السودان وجنوب السودان والمنطقة. وفي هذا الصدد، ندعو السودان وجنوب السودان إلى حل المسألة في وقت مبكر بالوسائل السلمية، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والاتفاق المبرم بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي، المؤرخ 20 حزيران/يونيه 2011. وفي الوقت نفسه، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل المراعاة التامة لآراء الجانبين بشأن هذه المسألة.

وترحب فييت نام ترحيبا حارا بجهود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي الرامية إلى تعزيز التعاون والحوار بين السودان وجنوب السودان. ونعترف بالدعم القوي الذي تقدمه القوة الأمنية المؤقتة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها ونلحظ إحراز تقدم بشأن المعايير المرجعية للقرار 2497 (2019). وندرك أيضا التحديات التي يطرحها فيروس كورونا على هذه العملية ونشجع القوة الأمنية المؤقتة على مواصلة دعم البلدين في إجراء الحوار عن بعد.

ثانيا، في انتظار التوصل إلى حل نهائي لمسألة أبيي، من المهم كفالة الأمن وسبل العيش المستدامة لسكان المنطقة، بالنظر إلى الأثر المتزايد لتغير المناخ وانتشار وباء كورونا. وما فتئ وجود القوة الأمنية المؤقتة أمرا أساسيا للحفاظ على الاستقرار في أبيي. وتدعو فييت نام حكومتي السودان وجنوب السودان إلى مواصلة دعم القوة الأمنية المؤقتة في الاضطلاع بولايتها، فضلا عن دعم تعيين نائب مدني لرئيس البعثة وإنشاء دائرة شرطة أبيي، على النحو الذي أوصى به الأمين العام. وينبغي أيضا تعزيز التعاون بين الحكومات والقوة المؤقتة لأبيي في مكافحة مرض كورونا.

ثالثا، نسلط الضوء على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أي الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في دعم حل مسألة أبيي. ونشيد أيضا بدور البلدان المجاورة، ولا سيما إثيوبيا، لمساهماتها الحيوية في القوة المؤقتة لأبيي. إن المزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية من شأنه أن يوفر التآزر لمساعدة السودان وجنوب السودان على حل قضاياهما المعلقة.

رابعا، فيما يتعلق بولاية البعثة، تؤيد فييت نام تمديدها، على النحو الذي أوصى به الأمين العام في تقريره. ونتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس بشأن تجديد ولاية القوة المؤقتة في الأسابيع المقبلة. ونرى أن من المهم أيضا أن نأخذ في الاعتبار آراء حكومتي السودان وجنوب السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والبلدان المساهمة بقوات في هذه المسألة.

خامسا، نود أيضا أن نشيد بالدور القوي للمرأة في القوة المؤقتة لأبيي، الذي نراه مثالا باهرا على مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتبلغ النسبة الحالية للإناث إلى الذكور في القوة المؤقتة 10.9 في المائة، وهي نسبة أعلى بكثير من متوسط التمثيل في جميع البعثات. وهذا أساس متين للقوة الأمنية المؤقتة لمواصلة تعزيز أنشطتها في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على أرض الواقع، وهو أمر جدير بالثناء بالفعل.

المرفق الثامن عشر

بيان السيد عمر محمد أحمد صديق، الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لعمليات السلام، السيد جان - بيير لاكروا، على إحاطته. وإذ أحيط علما بتقرير الأمين العام (**S/2020/308**) عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، فإني أود أن أشدد على النقاط التالية.

إننا نشيد بقيادة القوة الأمنية المؤقتة وبموظفيها على جهودهم الرامية إلى الحفاظ على السلام والاستقرار في أبيي. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى لمجلس الأمن دعم حكومتي للبعثة حتى تتمكن من الاضطلاع بولايتها ووظائفها بطريقة فعالة وكفؤة.

ويؤكد السودان من جديد التزامه بجميع الاتفاقات الموقعة مع جمهورية جنوب السودان وبمعاييرها المرجعية، وفي مقدمتها الاتفاق المبرم بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي، الذي تم التوقيع عليه في 20 حزيران/يونيه 2011، واتفاق التعاون بين السودان وجنوب السودان المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2012. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاق 20 حزيران/يونيه 2011 يظل الأساس الرئيسي للمفاوضات بشأن الوضع النهائي لأبيي.

وعقب اجتماع عقد في كانون الثاني/يناير الماضي بين رئيس جنوب السودان ونائب رئيس مجلس السيادة في السودان، اتفق البلدان على إنشاء آلية مشتركة لحماية المدنيين في أبيي. وبعد ذلك بأسبوعين، اجتمعت في جوبا الآلية السياسية والأمنية المشتركة، التي تضم ممثلين رفيعي المستوى من البلدين، واستمعت إلى إحاطة من قائد القوة الأمنية المؤقتة. واتفقت الآلية المشتركة على مجموعة من الترتيبات الرامية إلى تجنب أي انتكاسة أو تصعيد بين القبائل. ووافقت الآلية أيضا على إحالة المسائل التالية إلى قيادة البلدين: زيادة عدد قوات الشرطة المشتركة، وتعيين نائب مدني لرئيس البعثة، واستخدام وتشغيل مهبط الطائرات في أتوني. وكان من المفترض أن تعقد الآلية المشتركة اجتماعا للمتابعة في الخرطوم في 13 نيسان/أبريل 2020، ولكنه تأجل بسبب تفشي مرض فيروس كورونا.

وفي الختام، فإن النظام السياسي الجديد في السودان يتيح تحولا إيجابيا كبيرا في العلاقات بين بلدنا وجنوب السودان الشقيق. واستنادا إلى تلك النقلة النوعية وإلى النتائج البناءة لاجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة، سيتمكن هذان البلدان المتجاوران من منع تصعيد التوترات أو أعمال العنف، وحل أي اشتباكات قبلية، والتوصل إلى حل دائم وودي لمسألة الوضع النهائي لأبيي، وفقا للشروط المتفق عليها.

المرفق التاسع عشر

بيان السيد تاي أتكيسيلاسي آمدي، الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الرئاسة الناجحة للجمهورية الدومينيكية لمجلس الأمن على الرغم من الصعوبات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ونشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا والمبعوث الخاص بارفيه أونانغا - أنيانغ على إحاطتيهما الشاملتين. كما نرحّب بحضور شقيقنا، الممثل الدائم للسودان.

عقب اتخاذ القرار 2497 (2019)، واصلت حكومة بلدي الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بنشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وتنفيذ ولايتها. وقد هيأت الديناميات السياسية الجديدة في السودان وجنوب السودان مناخا مشجعا لنا جميعا. وتقدر إثيوبيا تقديرا كبيرا الحكومتين لدعمهما المستمر لقيادة القوة الأمنية المؤقتة وقوة حفظ السلام.

لقد واجهت البعثة صعوبات خطيرة خلال العام الماضي، لا سيما بعد حادثي طائرات الهليكوبتر المؤسفين في عام 2019 وما أعقب ذلك من تعليق الأمانة العامة للأمم المتحدة لتلك العمليات، مما أعاق إلى حد كبير قدرة البعثة على تنفيذ عمليات جوية. وكما نفهم جميعا، فإن القوة الأمنية المؤقتة واحدة من أكثر بعثات حفظ السلام بعدا، ولكنها لا تزال تعتمد على طائرات الهليكوبتر المدنية فحسب. ولذلك، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى أن وحداتنا كثيرا ما تتعرض لمخاطر وتتحمل فوق طاقتها في جهودها الرامية إلى تغطية الأراضي الشاسعة، بما في ذلك في سياق عمل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

إن استعراض مفهوم العمليات في موسم الجفاف وزيادة دوريات المشاة والدوريات الراكبة لا يمكنها وحدها منع التهديدات أو تأمين كل شبر من المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بقلق بالغ لأن الجماعات المسلحة والأفراد لا يزالون موجودين في المنطقة الخالية من الأسلحة. ولا يزال عدم وقف أعمال القتل وسرقة الماشية والاشتباكات بين القبائل يؤثر على الحالة الأمنية. وأصبح عدم احترام الحكم المتعلق بالمنطقة الخالية من الأسلحة وعدم المراعاة الجادة له أمرا خطيرا، خصوصا في موسم الهجرة المتقلب.

ومما يشجعنا الإرادة السياسية والدعم من جانب قيادة البلدين. كما تحرز لجنة الرقابة المشتركة في أبيي وأفرقة المراقبين العسكريين المشتركة ولجنة السلام المجتمعية المشتركة تقدما في مهام كل منها. بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان نجاح القوة الأمنية المؤقتة وقدرتها المستمرة على الوفاء بمسؤوليتها الجسيمة. وفي هذا الصدد، يلزم أن تتخذ حكومتا السودان وجنوب السودان، وكذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، إجراءات ملموسة بقدر أكبر للتعجيل بحل الوضع النهائي لأبيي.

ولوضع الأمور في نصابها، تواجه القوة الأمنية المؤقتة تحديات أمنية بعد شهر واحد من اعتماد الولاية الحالية، حيث تتعرض القوات لإطلاق نار نشط، بما في ذلك من جانب جماعات مسلحة تسليحا جيدا. ومما زاد من تفاقم هذا التحدي تزايد التقلبات في منطقة أبيي، وكما ورد في تقرير الأمين العام (**S/2020/308**)، فإنه مما يؤسف له أن الحوادث التي وقعت يومي 19 و 22 كانون الثاني/يناير قد أودت بحياة 36 شخصا. وفي أعقاب حادث كولوم، شجعت حكومة بلدي قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على إجراء مناقشات أوسع نطاقا والتواصل مع قبيلتي الدينكا والميسيرية بهدف كبح تصاعد أعمال العنف.

وفي أواخر هذا الشـهر، تعرضـت قوات القوة الأمنية المؤقتة لكمائن نُصـبت لها وحوادث هجوم مسلح في ناي ناي وعلال، حيث لقي مهاجمان مصرعهما. والتزمت القوات بقواعد الاشتباك وتصرفت دفاعا عن النفس. ومرة أخرى، في 24 نيسان/أبريل، أطلق ثلاثة رجال مسلحين من المسيرية يستقلون دراجة ثلاثية العجلات النار على قاعدة عمليات أفرقة القوة الأمنية المؤقتة في علال. وردا على تلك الحوادث التي يبدو أنها مترابطة، كثفت القوة الأمنية المؤقتة الدوريات الأرضـية، بما في ذلك عمليات التفتيش والاسـتعادة في منطقتي كولوم وجسر يورا. ومما يبعث على القلق البالغ أن البعثة استعادت حتى الآن 27 بندقية هجومية و 48 مخزن ذخيرة و 220 1 طلقة وسـبع مجموعات معدات شـبه حربية، بالإضـافة إلى كميات مثيرة للقلق بنفس القدر منذ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

ولا تزال قوات القوة الأمنية المؤقتة في حالة تأهب قصوى تحسبا لتعرضها لمزيد من الهجمات. وقد أصـبحت مهمة حماية منطقة أبيي من الهجمات المسـلحة العدوانية ومختلف أشـكال الجريمة مهمة شـاقة تتطلب استجابة منظمة من جانب البعثة والبلدان المضيفة والأمم المتحدة.

وتدرك إثيوبيا أهمية امتثال جميع الأطراف امتثالا صارما للقانون الدولي الإنساني. وندعم دور آلية الرصـد والإبلاغ في تتبع الانتهاكات الجسـيمة المرتكبة ضـد النسـاء والأطفال في سـياق ولاية القوة الأمنية المؤقتة، ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل. وعلى نفس المنوال، يجب على السـلطات، بما في ذلك لجنة الرقابة المشـتركة في أبيي، تكثيف تواصـلها مع المجتمعات المحلية في أبيي ومسـاعدة القوة الأمنية المؤقتة في ضمان أن تظل أبيي منطقة خالية من الأسلحة على النحو الذي يطلبه مجلس الأمن.

وفي ضـوء ما تقدم، أود أن أسـلط الضـوء على التدابير البالغة الأهمية الأربعة التالية، وهي تدابير أساسية في تنفيذ ولاية البعثة.

أولا، ينبغي اسـتكمال الاجتماعات التي يسـرتها القوة الأمنية المؤقتة بين زعيمي دينكا نقوك والمسـيرية في دفرة بالحفاظ على زخم المناقشـات من أجل التوصـل إلى اتفاق بشـأن الوضـع النهائي لأبيي وحل مشكلة توقف حركة الرعاة جنوبا. ومن شأن ذلك المساعدة على تخفيف مستوى التوتر المرتفع حاليا.

ثانيا، تؤثر التخفيضـات في القوات لصـالح النشر المقرر لثلاث وحدات شرطة مشكلة على قدرات القوة الأمنية المؤقتة. فقواتها مثقلة بالأعباء، لا سيما في ضوء الزيادة في معدلات الجريمة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد ضـرورة تعليق انسـحاب القوات الإضـافية البالغ عددها 295 فردا، والمقرر تنفيذه في 15 أيار/مايو، لحين رفع القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والنشر الفعلي لوحدات الشرطة المشكلة التي من المزمع أن تحل محل هذه القوات واضـطلاعها بالمسـؤوليات الأمنية. ونتوقع أن تتوفر للقوة الأمنية المؤقتة موارد كافية، بما في ذلك الأموال المخصـصـة للتدابير الوقائية وتدابير التأهب فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 والأموال التي توجد حاجة ماسة إليها من أجل تنفيذ المشاريع السريعة الأثر. وفي هذا الصدد، يظل التخفيف من مشكلة المتأخرات ليس مجرد مسألة مبدأ، بل هو أيضا التزام أخلاقي.

ثالثا، نحن على ثقة بأن جميع السلطات ذات الصلة سيجري استشارتها باستمرار فيما يتعلق بقرار المجلس بشأن تعيين نائب مدني لرئيس البعثة وتشغيل مهبط الطائرات في أثوني، حيث يكتسي هذا التشغيل أهمية بالغة لتحسـين قدرة القوة الأمنية المؤقتة على الإجلاء الطبي، ولا سـيما في وقت الجائحة العالمية الصعب هذا.

رابعا، من المهم التحقيق بصورة مشتركة في الأحداث المأساوية التي وقعت في منطقة كولوم وعدة قضـايا جنائية أخرى بغية تقديم الجناة إلى العدالة. ولن يساعد ذلك على اتخاذ إجراءات تصـحيحية فحسب، بل سيسهم أيضا في اتخاذ تدابير لبناء الثقة بين القبيلتين ويكفل تحقيق الترابط والأخوة على المدى الطويل.

أخيرا، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام حكومة إثيوبيا الراسخ بكفالة نجاح القوة الأمنية المؤقتة في الوفاء بولايتها. وفي هذا الصـدد، فإننا سنواصل تعزيز تنسيقنا الوثيق مع حكومتي السـودان وجنوب السودان، وكذلك مع الأمم المتحدة.